

# رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية  
تقصد عن دار البعثة الإسلامية العالمية والقاهرة

المسألة المسألة  
العدد الثاني

شوال ١٣٧٧ هـ  
أبريل ١٩٥٨ م

## فهرس

١١٤	كلمة التحرير
١١٧	تفسير القرآن الكريم . . . . . لفضية الأستاذ : الشيخ محمود شلتوت
١٢٩	تراثنا القديم من المصطلحات . . . . . لمسال السيد : محمد رضا الشيبه
١٣٨	الوحدة الإسلامية . . . . . لفضية الأستاذ : الشيخ محمد أبو زهرة
١٤٦	الصراع بين المادى فى الحياة الإسلامية . . . . . لفضية الأستاذ : الشيخ محمد عرفة
١٥٩	الإسلام والثقفة بالإنسان . . . . . لفضية الأستاذ : الشيخ محمد جواد مغنیه
١٥٥	من زلات السخرفین . . . . . للأستاذ : عبد الوهاب جوده
١٦٢	مسئولية الحيوان والجسد . . . . . للدكتور : على مبد الواحد وائل
١٦٨	فى القدر القدرى . . . . . للأستاذ : على النجدى ناصف
١٧٧	الدعوة إلى الوحدة فى تاريخ الإمامة الزيدية . . . . . للدكتور : محمد عبد الله ماضى
١٨٦	مبابة القرآن من التحرير . . . . . للسيد العلامة : أبى القاسم الحوئى
١٩٠	مربيع الرقى فى التواضع . . . . . للأستاذ : عباس حسن
٢٠١	والحديث ذو شجون . . . . . لفضية الأستاذ : الشيخ محمد الططاوى
٢١٢	معجم ألفاظ القرآن الكريم . . . . .
٢١١	أبناء وآراء . . . . .
	مفروع تحت البحث . . . . . كتب لهامه الإمامية . . . . .
	بين الشيعة وأهل السنة - إعادة طبع المختصر
	النافع - كلية القول والمقول - فقهنا فى أمهات
٢٢٢	وجاء من الثغرى . . . . .
٢٢٣	من القانون الأساسى لجامعة القربى . . . . .

## مكتبة البائس

مكتبة البائس  
تتبع عن دار القربى بين المادى والإنسان

مهندس التحرير : محمد محمد الدف مدير الإدارة : عبد العزيز محمد عيسى  
الإدارة : ١٩ شارع حمت باشا بالزمالك . القاهرة - تليفون ٨٠٤٦٨٩  
قيمة الاشتراك فى السنة للأفراد : خمسون قرشاً مضمراً أو ما يكافئها

## في النقد اللغوي

لمؤستاذ علي النجدي ناظم

يؤثر النقد اللغوي في مساجلاته المواجهة والصرامة ، على المداراة والمجاملة .  
وقلبا يرضى في مآخذه وأحكامه بما دون التجهيل والتخطئة ، على تفاوت في ذلك ،  
من القول الهين الرفيق ، إلى القول الذي لا رفق فيه ولا هينة .

ومن أمثلة ذلك أن المتنبي حين أنشد سيف الدولة قصيدة :

وقاؤكا كالزَّيْع أشجاء طاسمه بأن تُسعدا والدمع أشفاء ساجمه

قال له ابن خالويه ، فيما يقول الرواة ، ناقداً منكراً بعض ما جاء في هذا  
المطلع : « أقول أشجاء ، وإنما هي شجاء » ، بحسب أن الكلمة فعل ماض ،  
وليست اسم تفضيل .

فهذه تخطئة قاطعة ، لا تختمل وجهاً من المراجعة ، وليس فيها أثر من حذر ،  
ولأها وجه من صواب ، كأن شهوة التخطئة أنست العالم الجليل عليه ،  
وسيطرت على عقله وحكته ، ولم تدع له إلا أن يسرع على هذه الصورة ، دون  
ريث ولا احتياط ، فيقول ما قال .

وما كان للتنبي في الحال التي كان عليها ، والظروف التي كان يعيش فيها بحضرة  
سيف الدولة : أن يتهاون أو يهادن في رد هذا الهجوم ، الذي لا مسوغ له ،  
ولهذا كان جوابه قاسياً عنيفاً ، إذ قال له : اسكت ، ليس هذا من عليك ! إنما  
هو اسم لأفعل (١) .

وقد يتلطف الناقد في أسلوبه ، فيجىء عفوًا لينًا ، ولكنه لا يسلم مع ذلك من غضب المنقود وسخطه .

ومرجع ذلك فيما يبدو ، إلى ما سبقت به العادة بين الناقد والمنقود ، من الوحشة وسوء الظن ، فما يملك أحدهما أو كلاهما إلا أن يكون مع صاحبه خشنًا غليظًا ، ولو لم يكن ثمة محل للخشونة والغلظ على الإطلاق .

رووا أن الأخفش نقد قول بشار :

فالآن أقصرَ عن سمية باطلي وأشار بالوجهي على مشير  
وقوله :

على الغزلي مني السلام فربما هوت بها في ظل مرءومة زهر  
وقوله :

تلاعب فينان البحور وربما رأيت نفوس القوم من جريها تجري

فقال : لم يُسمع من الوجع والغزل فـهـلـى ، ولم أسمع بنون ونيان (١) وهو كما ترى نقد مذهب رفيع ، يقيمه العالم الجليل على مبلغه من العلم ، نحرًا من الادعاء ، وتسليماً بأن العلم متنازع ، وأنه أكبر من أن يحيط به يحيط .

فهل ترى بشاراً رافق بصاحبه ، وتحدث عنه في هواة ولين ؟ هيئات ، فحين بلغه قول الأخفش ، قال هاإنما يتوعد في أنفة واستعلاء : ودبلى على القصارين : (٢) . متى كانت الفصاحة في بيوت القصارين ؟ دعوني وإياه (٣) ...

وإذا تركنا مساجلات النقاد والأدباء ، ورجعنا إلى كتب النحو واللغة والنقد ، وجدنا فيها صرامة أيضاً ، ولكنها تدور حيناً على التخطئة والإنكار ، وتدور حيناً آخر على الإحصاء والمحصـر .

(١) ورد هذا الجمع في اللسان والقاموس .

(٢) القصار : من محور الثياب وبدؤها .

(٣) ويروي أن سيبويه هو الذي أعاب هذه الكلمات على بشار (الأخاني، طبعة دارالكتب :

٣ : ٢٠٩ ، سيبويه إمام النحاة : ١٨ ) .

فقرأ عن ثعلب ، رحمه الله ، أنه كان يقول عن « لاسيا » : « من استعمله على خلاف ما جاء في قوله : ولا سيما يوم ، فهو غلط » (١) . هكذا يقول ثعلب في غير تردد ولا احتياط .

ونقرأ لابن هشام قوله في معنى اللبيب : « وإذا عطف بعد الهزة بأو ، فإن كانت همزة التسوية لم يحز قياساً . وقد أوقع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا : سواء كان كذا أو كذا . وهو نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا . والصواب العطف في الأول بأو ، وفي الثاني بالواو . وفي الصحاح : تقول : سواء على قمت أو قعدت . انتهى ، ولم يذكر غير ذلك . وهو سهو . وفي كامل الهنذلي أن ابن محيصن ، قرأ من طريق الزعفراني : « سواء عليهم أنذرهم أو لم تنذرهم . وهو من الشذوذ بمكان » (٢) .

فابن هشام يخطئ الفقهاء ومن يحارهم في عبارتهم ، وينسب السهو إلى الجوهري في قوله ، والشذوذ إلى ابن محيصن في قراءته . لا يخطر بباله على ما يظهر من كلامه ، أنه ربما كان لصنيعهم وجه من الصواب خفي عليه ، فيخفف من ثقته برأيه ، ويحدد من إطلاقه في قوله ، ولو شيئاً يسيراً .

ويؤلف ابن خالويه كتابه المسمى : « ليس في كلام العرب » ، فيديره على مسائل من اللغة ، يعرضها ، ويخصي فروعها ، ويذكر على سبيل القطع أن ليس في كلام العرب غيرها . كقوله : « ليس في كلام العرب واحد يوصف بالجمع إلا قولهم : ثوب أسمال » (٣) ، و « ثوب أكباش » (٤) ، و « برمة أكسار » (٥) ، و « قدّر أعشار » (٦) ، و « قيص أخلاق » (٧) ، و « قرية أشنان » (٨) .

(١) شرح الأشتوني على ألفية ابن مالك : ٢ : ١٢٩ .

(٢) الذي : ١ : ٣٩ . (٣) خاق .

(٤) من برود البن ، وبورده القاموس بالياء مصحفاً ، يتابع في ذلك الصاغاني . ويقول في تفسيره : الذي أعيد غزله ، مثل : الحز والصوف ، أو هو الرديء (راجع تاج العروس) .

(٥) عظيمة موصلة . (٦) مكسرة عشر قطع ، أو عظيمة لا يحتمل إلا عشرة .

(٧) تحقت الخلقة فيه . (٨) بالية (ليس في كلام العرب : ٦٥ ، ٦٦ ، بتصرف) .

ونقرأ في درة الغواص في أوهم الخواص ، قول المؤلف عن كلمة ( سائر ) ، وهي أول ما أورده ، وتحدث عنه من مسائل الكتاب : « فن أوهمهم الفاضحة ، وأغلاطهم الواضحة ، أنهم يقولون : قَدِم سائر الحاج ، واستوفى سائر الخراج ، فيستعملون سائراً بمعنى الجميع . وهو في كلام العرب بمعنى الباقي . ومنه قيل لما بقي في الإناء : سؤر ، » .

ولكن لماذا تغلب الشدة على النقد اللغوي ، وتسميه هكذا بِسْمَةِ الصرامة والعنف ؟ يبدو أن ذلك راجع إلى طبيعته التي فطر عليها ، وإلى ظروف الحياة الاجتماعية التي كان يحياها أهله في الزمن القديم .

فليس النقد اللغوي في طبيعته خلافاً في ارتياح رأى ، أو جدالا في استنباط حكم فيتسع مجال القول فيه . وبطول الأخذ والرد حوله ، بين المختلفين أو المجادلين ، بما يجد كل من أسباب الفلج والإقناع ، ولكنته نظرات في الأثر الأدبي ، فأخذ تؤخذ عليه من اللغة وعلومها ، إن كان ثمة مأخذ تؤخذ عليه .

وليس مفروضا أن يكون الأديب دائماً بمنزلة العالم اللغوي : تفقها في اللغة ، وإحاطة بعلومها ، إحاطة تخصص وانقطاع ، فإذا اختلف الناقد والأديب لم يكن ثمة اعتدال بينهما في الميزان ، ولا تكافؤ في أسباب الحكم والنفاذ .

وأدب المرم عزير عليه ، لأنه بضعه أو كالبعضة منه . فهو من أجل هذا لا يكاد يطيق ، ولا يكاد يقبل إذا ذكر ، أن يذكر بغير الحمد والإعجاب . فلهذا وذاك قلَّ أديب منقود يملك نفسه ، أو يسيطر على أعصابه ، فلا يشور ولا يسي الجواب .

أما ظروف الحياة الاجتماعية ، فيعنيها منها فيما نحن بسبيله ، أنه لم يكن للشعب إذ ذاك حقوق مصونة ، ولا أسباب ممدودة ، توجب على الدولة أن تكفل له العيش ، وتيسر الحياة ، فكان الأمر كله بيد الملوك والولاة ، يعطون من يشاءون ويحرمون من يشاءون ، للأسباب التي يرون أنها تستوجب الإعطاء أو تستوجب الحرمان ، لاعاصم ولا رادع من سلطة أو تشريع . ولاتعدو الحال في جملتها ،

والسمة الغالبة عليها ، أن تكون تملسكا واستشارا في جانب ، وتطلعا واستدرا في جانب آخر .

ولم يكن أمام ذوى الحاجات ، وأصحاب الكفايات والمواهب ، إلا أن يتزاحوا على أبواب الحاكمين ، ويتقربوا إليهم ، كل بما عنده من وسائل وأسباب وما منهم إلا يودما استطاع ، لو كان الغاب المظفر ، والسابق المقدم ، لايدانيه مدان في الحظوة وقرب المنزلة .

فكان من أثر ذلك في كتب اللغة أن غلب عليها الإحصاء وشاعت فيها ضوابط التقصى والحصص ، كما رأينا في الأمثلة التي نقلنا آنفا . كان ذلك لتسهيل الإحاطة ، ويمكن التحدى في المسألة وحين المناظرة . بل لقد كان لبعض الشعراء المقدمين مشاركة أيضا في إحصاء الفروع ، وحصص المسائل ، على سبيل القطع والصرامة ، أسوة بالعلماء المتخصصين .

فهذا أبو على الفارسي ، يسأل المتنبي سؤاله المشهور ، فيقول : « كم لنا من المجموع على وزن فعلى ؟ » فيجيب المتنبي دون توقف ولا أناة : « حجلى » وظري ، فتضرب هذه المسألة وجوابها مثلا سائرا على تعمق المتنبي في اللغة . وسعة إحاطته بمادتها .

ويظهر أن هذه المسألة لم تكن من المسائل التي فرغ العلماء بعد من تتبعها وحصص آحادها ، ولذا يعقب الفارسي على رواية خبرها ، فيقول : « قطالمت كتب اللغة ثلاث ليال على أن أجده لذين الجمعين ثالثا ، فلم أجده (١) » .

وإذا كان الإحصاء والحصص من الأعمال اللازمة في لغة من اللغات ، أوفى علوم هذه اللغة ، فإنهما لا يبدوان دائما بهذه المثابة في اللغة العربية على الوجه الخصوص . فهذه اللغة لم يكتبها أصحابها الأولون ، فتصل إلينا مدونة مجموعة ،

(١) حجل : جمع حجل بفتحين ، اسم طائر . وظري : جمع ظريان ، كقطران ، دويبه كالهرة منتنة .

(٢) وفات الأعيان : ١ : ١٤٤ .

ولكنها وصلت إلينا منقولة مروية ، إذ كان الرواة يخرجون إلى البادية للأخذ والمشاهدة ، أو يرتقبون الوافدين منها إلى الحضر للسائلة والتحكيم .

فحال أن يحيط بها راو واحد ، ومحال كذلك أن يحيط بها الرواة جميعا ، لا بد أن يندّ عنهم علم شيء منها ولو بسيرا ، فلم تكن العربية لغة قبيلة واحدة ، ولا لغة طائفة من القبائل ، ولكن لغة القبائل الضاربة في الجزيرة كلها .

على أن الذي جمعه الرواة لم يصل إلينا كله ، والذي وصل إلينا مما جمعه لم يشر كله ، فمن المخاطرة التي لا جدوى منها ، ولا ضمان معها للسلامة من الخطأ ، أن نلتزم أبدا في مسائل اللغة وفروعها طريق الإحصاء والمحصّر ، أو أن نفرض الرأي في كلمة من كلماتها المريبة ، أو أسلوب من أساليبها الهجينة ، على سبيل القطع ، الذي لا يحتمل الخلاف والمناقضة ، كما فعل ، وبفعل كثير ، كأنهم فيما يتحدثون عنه ، ويقضون فيه ، قد أحاطوا بنصوص اللغة كلها ، لم يند عنهم منها شيء ، ولا فاتهم منها قريب ولا بعيد . ومن هنا ، شاع في مباحث اللغة وعلومها الاستدراك والتعقيب ، وكثرت التخطئة والتصويب ، إلى الحد الذي يستوقف النظر ، ويستأثر بالدهشة والعجب .

والآن ، هم إلى المسائل التي سقناها شواهد على السمات الغالبة ، التي تشيع في الدراسة اللغوية ، والنقد اللغوي ؛ لنرى : هل سلبت هذه المسائل كما أوردتها أصحابها من المآخذ ، فلا مرد لها ولا خلاف فيها ؟

نأما ( لاسيا ) ، فهذا بعض ما يقول الرضى عنها : وتَصَرَّفُ تصرفات كثيرة ، لكثرة استعمالها ، فقيل : سَيّا بحذف لا ، ولا سَيّا بتخفيف الياء ، مع وجود لا وحذفها . وقد يحذف ما بعد ( لاسيا ) ، على جعله بمعنى خصوصا فإذا قلت : أحب زيدا ولاسيا راكبا ، أو على الفرس ، ، فهو بمعنى خصوصا وكذا في نحو أحبه ولاسيا وهو راكب ، وكذا قولك : أحبه ولاسيا إن ركب ويمحور بمجيء الوار قبل لاسيا ، إذا جعلته بمعنى المصدر ، وعدم مجيئها ، إلا أن يجيئها أكثر (١) .



وهذا كلام واضح صريح ، فى غير حاجة إلى تفسير ولا تعليق .

وأما قول الفقهاء : **د يجب أقل الأمرين : من كذا ، أو كذا ،** فالخطأ فيه مبنى على أن : **د من كذا أو كذا ،** بيان للأمرين ، كما يظهر أنه سبق إلى فهم العلامة ابن هشام رحمه الله . وإذا يكون الصواب أن يعطف الأمران بالواو ، لا بأو ، كما يصنع الفقهاء ؛ لأن الواو هى التى تدل على أن ما بعدهما تابع لما قبلها فى الحكم ، ولا كذلك أو ، فإنها لأحد الشئتين ، لا لهما جميعاً .

ولكن لا يبدو أن ثمة مانعاً يمنع أن يكون **د من كذا وكذا ،** بياناً لكلمة أقل ، لا لكلمة الأمرين . ولا يخفى أن أقل الأمرين واحد منهما ، وليس بهما معاً ، وإذا يكون العطف بأو لا بالواو (١) .

وأما قراءة ابن محيصن : **د سواء عليهم أنذرتهم أولم تنذرهم ،** فليس فيها شذوذ ، إلا على الظن الذى سبق كذلك إلى ذهن ابن هشام . فالظاهر أنه يسوّى بين (أو) المسبوق بالهمزة ، و (أو) التى لم تسبق بها ، يشهد لذلك أنه أورد الآية وعبارة الصحاح ، مع (أو) المسبوق بالهمزة ، وعدهما داخلين تحت حكمها ، مع أنه لا همزة فى كل منهما ، كأنه يظن أن الهمزة واجبة بعد كلمة (سواء) ، فإن ذكرت فذاك ، وإلا فهى ملحوظة فى التقدير ، وليس كذلك .

قال السيرافى : **د وسواء** إذا دخلت بعدها ألف الاستفهام لزمت (أم) بعدها ، كقوله : **سواء علىّ أمّ قت أو قعدت ،** وإذا كان بعد **سواء** فعلان بغير استفهام ، كان لك عطف أحدهما على الآخر بأو ، كقوله : **سواء علىّ قت أو قعدت .**

وربما قيل : كيف يصح العطف (بأو) بعد **سواء ،** مع أن (أو) لأحد الشئتين ، وسواء لهما جميعاً ؟

ويجب السيرافى عن هذا بأن الكلام محمول على معنى المجازاة : فإذا قلت **سواء علىّ قت أو قعدت ،** فتقديره : **إن قت أو قعدت فهما علىّ سواء .** فليست

سواء على هذا خبراً مقدماً ولا مبتدأ ، وليس تقدير الكلام قيامك أو قعودك سواء ، ولا سواء على قيامك أو قعودك ، ولكن تقديره : الأمران سواء ، فسواء إذا خبر مبتدأ محذوف . وهذه الجملة تدل على جواب الشرط المحذوف (١).

على أن صاحب المغني يذكر أن من معاني (أو) الشرطية ، نحو لأضربنه عاشر أو مات ، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات ، ويذكر كذلك أنها موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء ، وهو الذي يقوله المتقدمون . وقد تخرج إلى معنى بل ، وإلى معنى الواو (٢) .

ويتعقب الرضي إعراب الجمهور سواء خبراً مقدماً ، وما بعدها مبتدأ مؤخرأ في نحو : سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ، فيقول : التفسيرية إنما تكون بين شيئين ، فلذلك يأتون في التقدير بالواو ، مع أن الذي في اللفظ (أم) ، وهي لأحد الشيئين ، لا للجمع بينهما . وأعرب سواء خبر محذوف ، والمعنى على الشرط والجواب ، أي إن استغفرت لهم أم لم تستغفر ، فالأمران سواء ، لا ثمة فيهما (٣) . فالهمزة على هذا بمعنى إن الشرطية ؛ لدخولها على ما لم يتيقن ، وحذف جوابها للدلالة عليه ، وأتى بها لبيان الأمرين (٤) .

وأما قول ابن خالويه : ليس في كلام العرب واحد يوصف بالجمع ، إلا الستة التي أحصاها ، وقصر الحكم عليها ، فقول يعوزه فضل دقة ، ومزيد استقرار . فهناك مما لم يذكره : نطفة أمشاج (٥) ، ونوب أقطاع (٦) ، وبردة أخماس (٧) ، وإناء أصفار (٨) ، وحبل أرمام (٩) ، ورح أqvad (١٠) ، وحبل أحذاق (١١) .

قال تأبط شرا :

إني إذا خلة ضنت بنائنها وأمسكت بضعيف الوصل أحذاق (١٢)

(١) تعليق الفرائد للدمامي (مخطوط) . (٢) المغني : ١ : ٦٠ .

(٣) حاشية الأثير على اللغوي : ١ : ١٥ . (٤) حاشية الحضري على ابن مقبل : ٢ : ٥٧ .

(٥) مخنطة . (٦) مقطوع . (٧) خة أذرع . (٨) فارغ . (٩) يال . (١٠) مكودر

(١١) متقطع (١٢) خلة : صديق الذكر والوث ، والثني والجمع .

نجوت منها نجائى من بحيلة إذ ألفت ليلة خبت الرهط أرواقى (١)  
 صحيح أن ابن خالوية يذكر في أول كتابه ، أن كل ما يورده فيه من مسائل  
 يقصر الحكم عليها ، إنما هو على حسب ما وسعه عليه ، وانصلت به روايته  
 وهو نواضع بذكر له ، وأمانة يحمدها ، لكنهما فيما أرى لا يبعدان بمنهجه  
 من مناهج أصحاب الإحصاء والحصص ، ولا يخرجانه هو من زميرتهم البتة .

ولو شاء أن يختب مناهجهم ، ويخرج حقا من جملتهم ، لوجد مراغما كثيرا  
 وسعة ، ولكان حقيقا أن يتبدل مثلا باسم الكتاب اسما غيره ، يطلقه عليه ،  
 ويبدأ مباحثه به ، كأن يسميه مثلا : « من كلام العرب » ، ثم يمضى في مطلع  
 كل باب فيقول : « من كلام العرب كذا وكذا » ، لا أن يسميه : « ليس في كلام  
 العرب » ، ويمضى فيقولها في مطلع كل باب ، لا يعدل منها ، ولا يمل تكرارها .

ولكنه فيما يبدو كان يريد شيئا ، ويقول غيره ، فلم يتطابق القول والفعل ،  
 ونم كلاهما على خلاف صاحبه ، وأنه منه في واد غير الواد .

(١) بحيلة : القيلة التى أسرته . الحبث : العين من الأرض . الرهط : موضع . ألفت أرواقى :  
 بذلت أقصى الجهد فى المدو ( راجع المفضليات : ٢٨ ) .

# رسالة الإسلام

مجلة إسلامية عالمية

تأسست من قِبل القديس يوسف في العام ١٨٦٢م

الطبعة العشرون  
العدد الثالث

حرم ١٣٧٨ هـ  
يوليو ١٩٥٨ م

## فهرس

٢٢٧	.....	كلمة التحريم
٢٢٩	.....	تقديم لكتاب « مجمع البيان »
٢٤٢	.....	الوحدة الإسلامية
٢٥١	.....	الصراع بين المبادئ في الحياة الإسلامية
٢٥٦	.....	التأليف الصناعي في الفريفة الإسلامية
٢٦٠	.....	من غرائب التمثيل
٢٧٤	.....	صريح الرأي في النحو العربي
٢٨٧	.....	قال شيخنا
٢٩٣	.....	العلم في حاجة إلى الإنسان
٣٠٠	.....	من غرائب نظم الزواج تعدد الأزواج للزوجة الواحدة
٣٠٥	.....	في النقد القنوي
٣١١	.....	من زلات المستقرلين
٣١٦	.....	توجيه الاجتهاد النبوي في ترك تأخير النخل
٣٢٢	.....	حديث البعوضة في القرآن
٣٢٩	.....	معجم ألفاظ القرآن الكريم
٣٣٤	.....	رجاء من التعريب
٣٣٥	.....	من القانون الأساسي لمساعدة التعريب

## مَسْأَلَةُ الْإِسْلَامِ

مجلد استثنائية عامية  
تحت إشراف اللجنة بين الأديبة لانتقاة اللغة

رئيس التحرير : محمد محمد الدفت مدير الإدارة : عبد العزيز محمد عيسى  
الإدارة : ١٩ شارع حشمت باشا بالزمالك . القاهرة - ليلفي ٨٠٤٦٨٩  
قيمة الإشتراك في السنة للأفراد : خمسون قرشاً مضمراً ، أو ما يكافئها

## في النقد اللغوي

لمؤستاذ على النعمري ناصف

ونعود إلى رأى الحريرى فى استعمال « سائر » بمعنى جميع ، فهو لا يراه ومهماً فقط ، ولا غلطاً فقط ، ولكن يجعل الوم فاضحاً ، والفظ واضحاً . وأعدل ما يقال فى استعمالها بهذا المعنى أنه مختلف فيه بسبب الخلاف فى الأصل الذى اشتقت الكلمة منه . فالجمهور على أنها مشتقة من السور بمعنى البقية ، فهى بمعنى الباقي ، والفارسى والجوهري يريانها مشتقة من السير ، فهى بمعنى جميع . ولكل سند يستند إليه ، ويحتاج به .

فما استدل به أصحاب الرأى الأول ، قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : « فضل عائشة فى النساء » ، كفضل الثريد على سائر الطعام ، أى باقيه . وقوله أيضاً صلى الله عليه وآله وسلم لغيلان الثقفى حين أسلم وله عشر نساء : « اختر أربعاً منهن ، وفارق سائرهن » ، أى من بقى منهن .

ومما استدل به أصحاب الرأى الآخر قول الأحوص :

فَجَلَّتْهَا لَنَا مُلْبَابَةٌ لَمَّا وَقَدَ النَّوْمَ سَائِرَ الْحِرَاسِ (١)

وقول غيره :

أَلْزَمَ الْعَالَمُونَ حَبِكَ طَرَا فَبُهِرَ فَرَضٌ فِي سَائِرِ الْأَدْيَانِ

ومما يعزز هذا الوجه ويؤنس فيه ، أن الجاحظ ، وهو من هو بصراً باللغة ،

(١) وقفه : غلبه وسكنه . وقد رجعنا فى دراسة سائر إلى : درة القواس : ١ : ٣ وكشف الطرة : ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ولسان العرب ( سائر ، وسار ) ، والقاموس ، وتاج العروس ، والصحاح والمصباح .

وتمكننا منها ، ونقدأ لها ، قد استعملها فيما قرأت له مرتين بمعنى جميع : مرة  
لإذ يقول عن خصال الإنسان والحيوان :

« وقالوا كل ذي ریح منقته ، وكل ذي دَفَرٍ <sup>(١)</sup> وُصَّان كَرِيه المشمة كالنسر  
وما أشبه ، فإنه متى خُصِيَ نَقَصَ ننته ، وذهب وُصَّانه غير الإنسان ؛ فإن الخصى  
يكون أنثى ، وُصَّانه أحد ، ويم أيضاً خبث العرق سائر جسده <sup>(٢)</sup> . »

ومرة أخرى حين يقول عن خصال الحَرَم : « وإذا عَمَّ ( يعني المطر )  
جوانب البيت ، كان المطر والخصب عاما في سائر البلدان <sup>(٣)</sup> . »

وردت الكلمة إذا بالمعنيين ، ولا مانع أن تكون مشتقة من الأصلين ، فإن  
تكن من سَرَّ بمعنى بقى ، فاسم فاعل بمعنى إلباقى ، وإن تكن من سار ، فاسم فاعل  
بمعنى الماشى . وكأن العموم جاءها حينئذ من قيل أنها استعملت أول الأمر في  
طوائف الانسان ، أو في أنواع الحيوان عامة ، فكان يقال مثلا : سائر المقاتلين ،  
أو سائر الابل ، بمعنى الماشى من هؤلاء أو هؤلاء ، أى جميع هؤلاء أو هؤلاء ،  
لإذ المشى وصف جامع يلتقى فيه الحيوان كله ، ثم كان التوسع في استعمالها ، فنقلت  
من الحيوان إلى سواه ، ومن المحسوسات إلى المعنويات ، كما يصنع بكثير .

ولاداعى إلى التعصب ، والازمام ما التزم الأقدمون في اشتقاقها ، إذ رأها  
فريق من السور فقط ، وذهب بها إلى معنى الباقي لا غير ، ورأها فريق آخر من  
السير فقط ، وذهب بها إلى معنى جميع لا غير . وراح كل يجهد نفسه ، ويعمل  
فكره في الاحتجاج لرأيه ، ونقض آراء مخالفه .

والكلمات التى تحتل الاشتقاق من أكثر من أصل كثيرة ، وليست « سائر »  
إلا واحدة منها : فالليدان إما من ماد ، إذا تلوى واضطرب ، وإما من المدى ، وهو  
الغاية ، وإما من مدن <sup>(٤)</sup> يمدن إذا أقام <sup>(٥)</sup> . ولكل أصل ما يسوغ الأخذ به  
ويركبه ، كما أن له كذلك أثراً في الوزن والبنية .

(٢) تهذيب الحيوان : ١٦ .

(١) الدفر : النتن .

(٣) تهذيب الحيوان : ٧٩ .

(٥) تاج العروس .

(٤) في القاموس أنه فعل ممتات .

والمسلّك يرى الكسائي أنه من الألوكة ، وهي الرسالة ؛ لأن الملك رسول من عند الله ، ويرى أبو عبيدة أنه من لأكه بمعنى أرسله ، ويرى ابن كيسان أنه من الملك ؛ لأنه مالك للأموال التي جعلها الله إليه ، وهكذا <sup>(١)</sup> .

هذه حال النقد اللغوي في تأثره بالحياة التي كان يحياها الناس قديماً . وكان المرجى وقد تغيرت ظروف هذه الحياة وأساليبها أن يتغير تبعاً لذلك سمّت النقد اللغوي الحديث ، وأن ينهج نهجاً آخر غير الذي كان ينهجه في القديم ، لكن الواقع يجري على خلاف ذلك تماماً أو يكاد .

ألم تكن إلى زمن قريب ، قبل أن يضيق نطاق الصحف اليومية ويتغير تبويبها ، نقرأ في الحين بعد الحين كلمات في النقد اللغوي ، تغلب عليها الجرأة ، ويقل فيها التحفظ ، إذ كان أصحابها لا يترددون في اتهام كثير من المفردات بالخطأ والانحراف ، لأسباب يرونها كافية ، وما هي في الواقع بكافية ولا بذات غناء ؟

لقد كان قصارى ما يعمل أكثرهم أن يرجع إلى معجمه أو معاجمه ، يبحث عن اللفظة المنسوبة ، ولا شيء سوى هذا ، فإن عثر عليها ثمة فصحيحة ، وإلا أعلن بطله فيه ، وبلا تخرج أنها دخيلة ، لا أصل لها في اللغة ولا فصل ، كأن اللغة هي معجمه أو معجماته ، أو المعجمات كلها ، ما عرفنا منها وما لم نعرف ، وما جانا منها وما لم يجيء .

هيهات ، فاللغة أكثر من ذلك جداً ، إنها المعجمات في أنواعها المتعددة وموضوعاتها المختلفة ، وكلام الله في قراماته الكثيرة ، ونصوص اللغة الصحيحة ، في لهجاتها المتباينة ، وأقوال العلماء ، وتخريجاتهم للكلمات ، إنها كل ذلك وأكثر منه .

لذلك كنا لا نلبث أن نقرأ لكل نقد رداً ، يصب ما عُدّ خطأ ، ويلتمس وجها من الهداية لما ظن منحرفاً . وقلنا كان يتميز في هذا فريق من فريق ، أو يختلف الشباب وغير الشباب .

ففي كتاب أغلاط اللغويين الأقدمين ، يورد صاحبه الأب أنستاس ماري الكرمل في ما يورد فيه ، نقداً لغوياً طويلاً ، كان الأستاذ أسعد داغر نقده إيابه ،

(١) شرح العافية لابن الحاجب : ٢ : ٣٤٣ وما بعدها .



بلغة فيها عنف ، وفيها كذلك قطع في الأحكام ، لا يكاد يقبل المراجعة ، من مثل قوله عن المؤلف : « لا يزال إلى الآن يرتكب كثيراً من الغلطات اللغوية ، ويأتى بجمل وتراكيب مفرغة في قالب الركاكه <sup>(١)</sup> » .

ويورد المؤلف إلى جانب ذلك ردّاً للأستاذ مصطفى جواد ، ينقض فيه على الأستاذ داغر أقواله ، ويخطئه آراءه ، ويخرج كلام الأب أنستاس بما يجعله كله في رأيه ضواهاً . ونلاحظ أن كلا النقدين ، كدأب النقد اللغوي ، قابل في الكثير من مسأله للنناقشة والرد .

فليت شعري إلى متى نبقى على هذه الطريقة لا نعيد عنها ؟ وماذا عسى أن يقول الناقدون المحدثون في الإبقاء عليها ، والدفاع عنها بعد ما زالت الأسباب التي كانت تقتضيها على الصفة التي ذكرنا قبلاً ؟

ألم يكف أنها بلبك آراء الناس في الكثير من مسائل اللغة ، وزلزلت همهم في نقدها وتوجيه مشكلاتها ، وأصبح للتطرفين من هذه وتلك مادة وافرة للدعابة والعبث ؟

كم من كله عدت خاطئة ، وحوسب أصحابها على استعمالها ، وقاطعها الناس حيناً ، لا يعرفون لصحتها وجهاً ، فطواها النسيان أو كاد ، إلى أن هدى الله إلى صوابها ، وخطأ المتجنين عليها ، فعادت إلى مكانها بين الكلمات العاملة ، تؤدي نصيبها من الخطاب والتعبير .

ومن ذلك سام في الأمر ، وكسول في وصف المذكر ، وغيرهما من الكلمات التي ظهرت صحتها من أمد بعيد . ومنها دتم المضعف العين ، ووصف جمع غير العاقل بصيغة فسلأ وغيرهما بما ظهرت صحته من أمد قريب . فقد لاحظ أن دتم المضعف غير وارد في المعاجم الثالثة الاستعمال ، فجهره الخاصة في لغتهم ، و« غفروا عنه بدتم المضعف ، لا يعدلون عنه ، حتى عثر على المضعف في المخصص إذ يقول في باب ما يسقف به ويُعمد : « دتمت الحائط ونحوه أدعمه ، ودعته إذا مال فأقنته بخشبة ونحوها » <sup>(٢)</sup> .

ونار بين العلماء والأدباء خلاف في وصف جمع غير العاقل بـ«فُعلاء»، يميزه بعض قياساً على وصفه بالمقرون بالثاء، والمقرون بالآلف المقصورة، من مثل: «إلا أياماً معدودة»، و«لقد رأى من آيات ربه الكبرى»، ويمنحه بعض آخر بحجة أنه غير وارد في نص، يصح الاستشهاد به.

فليس يجوز عند هؤلاء، أن يقال مثلاً: الورود الحراء، ولا الخطب الجوفاء، بل الورود الحر، والخطب الجوف، إلى أن ألقى المغفور له العلامة الجليل الأستاذ الشيخ محمد الخضر حسين، بحثاً في الموضوع على مؤتمر مجمع اللغة العربية، ذهب فيه إلى جواز الوصف بـ«فُعلاء»، حين يكون الموصوف جمعاً لغير العاقل؛ أخذاً من عموم القاعدة المقررة في وصف هذا الجمع، وقياساً للوصف بالمقرون بالآلف الممدودة على الوصف بالمقرون بالثاء، والمقرون بالآلف المقصورة.

وذكر أن الوصف بـ«فُعلاء» كثير في كلام المولدين والمحدثين، وأورد شواهد من منظومهم والمنثور. واقترح على المؤتمر في نهاية البحث: «أن يصدر قراراً في صحة التركيب الذي يوصف به جمع غير العاقل بصيغة فعلاء، قطعاً للنقطة التي تدور حول هذا الأسلوب»<sup>(١)</sup>. ووافق المؤتمر على اقتراحه في جلسته الحادية عشرة، في ١٨ فبراير سنة ١٩٤٧<sup>(٢)</sup>.

والبحث لا شك قيم، والقرار الذي اتخذ في موضوعه حكيم، وأوافق عليه، واحتج له بنص من القرآن الكريم لا أرى أن يكون معه محل للنصوص المحدثة والمولدة التي استأنس بها العلامة الشيخ الخضر، رحمه الله. ذلك هو قول الله تعالى في بعض القراءات: «الذي جعل لكم من الشجر الأخضر نارا فإذا أنتم منه توقدون».

قال الزمخشري رحمه الله تعالى: «قرئ الأخضر على اللفظ، وقرئ الخضراء على المعنى ونحوه قوله تعالى: «من شجر من زقوم، فالتون منها البطون، فشاربون عليه من الحميم»<sup>(٣)</sup>.

(١) مجلة مجمع اللغة العربية: ٧: ٢٥٤ - ٢٥٦.

(٢) المصدر السابق: ١٥٨. (٣) السكشاف: ٢: ٢٥٨.

وإذا كنت في الحكم على الكلمات والأساليب المريبة ، وفي تقرير مصيرها - لا أرتضى بالنظر القريب ولا أرى الاكتفاء بالبحث المعجل ، فلست أعنى بهذا أن نبق عليها ، ونمضى في استمالتها ، حتى يستبين الرأي الأخير فيها . كلا ، ولكن الذى أعنيه أن تركها ، وتواصى باستعمال بديل منها ، ولكن دون قطع بتخطئها ، ليظل باب البحث في أمرها مفتوحاً ، ولا سيما الكلمات الشائعة الاستعمال ، القديمة العهد ، فالترقب أنها ما جاءت على هذه الصفة من الشيوع عفواً ، ولا سكت عنها النقاد منذ عرفت قضاء وقدرأ .

وأعتقد على كل حال أن قد آن لنا أن ندع هذا اللون من النقد للكفاءة القادرين عليه ، من المنقطين للغة والمتخصصين في علومها ، يمارسونه وحدهم ، كما يمارس كل متخصص ما تخصص فيه ، دون مشاركة من غير المتخصصين .

ونأمل أن يتبدل هؤلاء السادة في تقديم خطة غير الخطة ، ويستنبئون في علاج مسأله سنة أخرى جديدة ، قوامها البحث العميق ، والتتبع المستوعب ، والعرض الحصيف المتخرج ؛ لتلا يحى الرأي كما يغلب أن يحى الآن ، فطيراً معجلاً ، أو ناقصاً مبتوراً ، أو حاسماً مستأصلاً ، يقطع من دونه الطريق ، ويفلق الأبواب .

ويقتضى الإنصاف في هذا المقام ، أن أنوه بالمنهج الذى يهجه بجمع اللغة العربية في كل ما يدرس من مسائل ، أو يحقق من مشكلات ، أو يتخذ من قرارات . فإنه المنهج الذى يتميز بالحكمة والاتزان ، ويتسم بالحيطة والحذر ، وليس هذا بعجيب منه ، ولا هو بالكثير عليه ، فإنا من رجاله إلا عالم راسخ ، أو باحث محقق ، أو أديب كبير . زادم الله إيماناً وثباتاً ، وتولاهم أبداً بالهداية والتوفيق ؟